

قضايا من تاريخ المغرب المغرب فترة التدخل الأوربي

عرف المغرب خلال القرن التاسع عشر ميلادي إلى جانب دول آسيا وأفريقيا ضغوطا من طرف الأمبريالية الأوربية، لكن رغم هذه الضغوطات بقي صامدا إلى حدود بداية القرن العشرين ميلادي، ويعود هذا التأخير إلى تنافس وصراع الدول الاستعمارية، وفطنة حكام المغرب، لكن التغلغل الأوربي في المغرب كان على مراحل حتى نال من عزيمة أهله.

✓ الغزو التجاري

- الاحتلال الفرنسي للجزائر ومعركة إسلي: ساد التوتر في العلاقات المغربية الأوربية بداية القرن التاسع عشر ميلادي، بسبب سياسة الاحتراز التي نهجها المولى سليمان، علاوة على الثورة الفرنسية والحروب التي اتخذها نابليون، حيث قلت المبادلات التجارية، وتقلصت التمثيلية الدبلوماسية، لكن هذا الوضع لم يدم طويلا، إذ احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830م، الشيء الذي جعل المغرب يقدم الدعم للأمير عبد القادر الجزائري لطرد المستعمر، مما تسبب في وقوع معركة إسلي سنة 1844م، التي مني المغرب فيها بخسارة مدوية على يد الجيش الفرنسي، الذي استعمل خلالها أسلحة متطورة، هذه الخسارة التي بينت ضعف الجيش المغربي، وحثمت على المغرب القبول بمعاهدة لا مغنية التي تم فيها تحديد الحدود، إذ الجزء الأول يبتدىء من مصب وادي كيس إلى ثنية الساسي، أما الجزء الثاني من ثنية الساسي إلى فجيج، فيما الجزء الثالث لم يتم البث فيه باعتباره صحراء فلاة، هذا التحديد الذي كانت فرنسا تهدف من خلاله التسلل إلى الصحراء المغربية بعد السيطرة التامة على الجزائر.

- سياسة المغرب الجمركية في مواجهة أطماع الدول الأوربية: بعد تزايد سكان أوربا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ميلادي، وجهت أطماعها نحو المغرب لتلبية حاجياتها من حبوب وصوف وجلود، زيادة على ذلك رغبتها في بيع بضائعها الصناعية بالأسواق المغربية، وخاصة الثياب القطنية. أولى أرباب الصناعة بفرنسا اهتمامهم بالمغرب بعد احتلال الجزائر، وإلى جانبهم الأنجليز، ويعتبر ميناء جبل طارق حلقة الوصل التجارية بين المغرب وأوربا، والتي لعب فيها بعض اليهود دور الوساطة.

عرفت فترة حكم السلطان مولاي عبد الرحمن (1822-1859م) مبادلات تجارية بين المغرب وأوربا، لكن هذه المبادلات ظلت تحت الرقابة، خوفا من تزايد عدد الأوربيين بالمغرب، ويعتبر النظام الجمركي المعقد الوسيلة الناجعة لتطبيق السياسة المغربية، فالواجبات المغربية كانت تختلف من ميناء إلى آخر، إذ كان المغرب يوجه التجارة حسب مصالحه، الشيء الذي لم يرض تجار أوربا وخاصة بجبل طارق، فاضطروا إلى إلزام حكوماتهم على التفاوض حول اتفاقية تجارية جديدة تتماشى مع رغباتهم.

✓ المغرب خلال مرحلة التطويق القانوني

- معاهدة 1856م: أصبح المغرب مستهدفا من انجلترا التي كانت تهدف إلى التغلغل داخل ترابه من جهة الموانئ الغربية، فيما فرنسا التي أحكمت سيطرتها على التراب الجزائري، جعلت الجزائر حلقة وصل لغزوه بالسلع المجلوبة من الشرق، هذا التنافس الذي جعل انجلترا تضغط على المغرب للتوقيع على معاهدات جديدة، إذ تم على توقيع معاهدة الصلح والهدنة شهر دجنبر 1856م، ومن ما دعت إليه بنودها المجحفة عدم تدخل المغرب في الدعاوى كيف ما كان نوعها عندما تكون بين الأنجليز

أنفسهم أو مع جنس آخر من غير المسلمين، وإسنادها لقناصل الأنجليز أو من ينوب عنهم، أما إذا كان المشتكى به من المغرب فترفع الشكاية إلى رعية السلطان المغربي ويحدث العكس كذلك إذا ما كان المشتكى به من الأنجليز، وتم التوقيع كذلك على اتفاقية تجارية وبحرية من نفس السنة، هذه الاتفاقية التي دعت إلى السماح للتجار الأنجليز بالبيع والشراء بكل مراسي المغرب أسوة بالتجار المغاربة.

بعد توقيع المغرب على هذه المعاهدة، فقد التحكم في التشريع الجمركي، ولم تعد له السلطة على العديد من رعاياه وكذلك على الأجانب، مما سهل الطريق أمام التسرب الأوربي.

- تأثيرات حرب تطوان على المغرب: مهدت معاهدة 1856م طريق التنافس لبعض الدول الأوربية على المغرب، ومن بينها دولة اسبانيا التي أرادت الحصول على امتيازات لصالحها، مما أشعل فتيل الحرب بينهما سنة 1859م، وانتهت هذه الحرب باحتلال اسبانيا لمدينة تطوان وتوقيع معاهدة 1861م، هذه المعاهدة التي خولت لهم الصيد في المياه المغربية الجنوبية، لكن الخطير في هذه المعاهدة ضمها لبند ينص على بقاء احتلال اسبانيا لتطوان إلى حين تعويضها على أكثر من نصف الخسائر التي خسرتها خلال الحرب. مما حتم على المغرب اللجوء إلى الاقتراض من بريطانيا لتحرير ترابه مقابل اقتطاعه من المداخيل الجمركية، الشيء الذي حرمه من هذه المداخيل لمدة تفوق 24 سنة.

- معاهدة 1863م: واجه المغرب الأشخاص الذين يتمتعون بالحماية الأجنبية بعد انسلاخهم عن سلطة المخزن والارتقاء في حوض سلطة القناصل، مما دفع بالسلطان محمد الرابع (1859-1876م) إلى توقيع معاهدة 1863م مع دولة فرنسا، التي نصت على أنه لكل تاجر فرنسي الحق في توفير الحماية لشخصين إذا كان له متجرا أو وكالة بالميناء، ويستفيد المحميون من الإعفاء الضريبي وعدم إخضاعهم للسلطة القضائية للمخزن، لكن شروط هذه الاتفاق أخذت منحاً آخر حيث أصبح كل أوربي ولو كان معوزا يمنح الحماية لشخصين.

نستشف من خلال المعاهدات التي فرضت على المغرب ما بين سنتي 1856م و1863م، أنها طوقت المغرب، وفتحت الباب على مصراعيه أمام الأوربيين للدخول والاستفادة من الامتيازات الاقتصادية والقضائية والسياسية، وكذلك توفير الحصانة للأجانب وبعض المغاربة.

✓ مرحلة السباق الاقتصادي والسياسي

- أسس ارتكاز النفوذ الأوربي: تغير الاقتصاد العالمي بعد سنة 1870م، مما أدى إلى ظهور مستجدات على العلاقات المغربية الجزائرية. ساهمت في هذا التغير خطوط المواصلات العابرة للقارات والملاحة البحرية وخاصة بعد فتح قناة السويس، إذ أصبحت الحبوب تجلب من أمريكا والصوف من استراليا والأرجنتين، والجلود من الهند، مقابل ثمن بخس مقارنة مع المغرب، مما فرض عليه أن يصبح بلدا مستوردا بعد أن كان مصدرا، خلالها طمع الأوربيون في استغلال الثروات المعدنية والفلاحية المغربية، واعتمدوا على أجهزة تنشط داخل البلاد من بينها:

- البعثات الدبلوماسية: تكاثرت الممثلون الأجانب مع توالي الأيام على التدخل الأوربي بالمغرب، وانتشروا بكل المجال المغربي بعد أن كانوا منحصرين بطنجة فقط، مهمة موظفيها الاستخبار وجمع المعلومات.

- البعثات الدينية: تزايد عدد هذه البعثات بكثرة، ولم تعد مهمتهم تقتصر على الدين، بل كانوا يجمعون المعلومات عن المغرب وتقديمها في قالب منظم للأوساط الاستعمارية.

- السكان الأوربيون بالمغرب: فاق عدد الأوربيين القاطنين بالمغرب 9000 فرد سنة 1895م، غالبيتهم من الاسبان، أصبحت هذه الفئة تشكل خطرا على السيادة المغربية وخاصة بعد تأثيرها على المحميين واليهود.

- اليهود وأصحاب الحماية: ساهم اليهود والمحميون المغاربة في دخول الأوربيين إلى المغرب وذلك لضمان مصالحهم الشخصية، إذ بلغ عدد المحميين سنة 1890م حوالي 9000 شخص، وقد كانوا أكثر نفوذ وثروة.

- الاستغلال الاقتصادي: اهتمت شركات الملاحة المتدخلة في المغرب بجانب النقل البحري بإبرام عقود مع المصدرين الأوربيين والاشترك مع رجال الأعمال المغاربة، إضافة إلى ذلك عمل الأوربيون على إنشاء شبكة خاصة بالبريد داخل المغرب بعد أن كانوا ينقلون البريد بين المغرب وأوربا، كما اهتموا باستغلال الأراضي الفلاحية بشراكة مع السكان المحليين أو مباشرة، وقد أولى الأوربيون الاهتمام إلى التجارة أكثر من القطاعات الأخرى بعد أن أصبحوا متكئين في إطار شركات كبرى. كل ما سبق ذكره يوحى إلى التآمر على سيادة المغرب.

- التنافس الأوربي على المغرب ومؤتمر مدريد: ساهم موقع المغرب الرابط بين أفريقيا ودول الضفة الشمالية في تكالب الصراع الأوربي عليه بعد سنة 1870م، فبريطانيا اهتمت بالمغرب لسببين رئيسيين، السبب الأول يعود لموقعها على قائمة الدول من خلال التجارة الخارجية وتريد المحافظة على مكانتها، والسبب الثاني هيمنتها على مضيق جبل طارق مع رغبتها في عدم خضوع المغرب لأية دولة أخرى. أما فرنسا التي استولت على الجزائر وفرضت الحماية على تونس، فخوفا على مصالحها بهذين القطرين أرادت ضم المغرب. فيما اسبانيا بحكم الجوار واحتلالها لبعض أراضي المغرب بوأها مكانة خاصة، أما ألمانيا تأخر اهتمامها بالمغرب لأنها كانت تستغل القضية فقط لأغراض أخرى.

ظل المغرب يتخبط بين سياسة الدول الاستعمارية التي تختلف فيما بينها، لكن تتوحد لإبطال جهود المغرب الساعية لطردها، يظهر هذا من خلال رفع الحماية الشخصية التي طالب بها السلطان الحسن الأول منذ توليه الحكم (1876م - 1894م)، لكن مؤتمر مدريد الذي انعقد سنة 1880م عقّد الأمور أكثر، إذ عمم الاستفادة منها لكل الدول المشاركة في المؤتمر، مع إضافة حق تملك الأراضي للأوربيين في كل ربوع المغرب، وعدم خوض المغرب في أي قرار يمكنه تغيير الوضع بالبلاد دون موافقة الدول الموقعة على الاتفاق.

- التدخل الفرنسي الاسباني في الأقاليم الصحراوية المغربية بعد انعقاد مؤتمر مدريد: وجهت فرنسا أطماعها نحو المغرب بعد أن أحكمت سيطرتها الاستعمارية على الجزائر، وفرضت حمايتها على تونس سنة 1881م، وذلك بإرسال بعثات استطلاعية للصحراء المغربية، منها بداعي التخطيط لإنشاء السكة الحديدية وأخرى لرسم الخرائط وكذلك للأبحاث الجيولوجية، ومما شجع فرنسا على ذلك وفاة السلطان الحسن الأول ووزيره با أحمد، علاوة على تشجيع أنجلترا لها على بسط نفوذها على التراب المغربي الممتد ما بين فجيج والرأس الأبيض، وكذلك تقسيم الصحراء المغربية بينها وبين اسبانيا،

فتوغلت من الجنوب والشرق، إذ احتلت تديكلت وگورارة وتوات سنة 1900م، وبعد مرور ثلاثة سنوات نزل جيشها ببشار، فيما احتلت الساورة سنة 1904م.

أما اسبانيا فقد توغلت بأقاليم الصحراء المغربية وركزت على إقليم وادي الذهب لقربه من جزر الخالدات، إذ راسلت الدول الأوربية سنة 1885م حول فرض حمايتها على رأس بوجدور إلى الرأس الأبيض، لكن السلطة المغربية رفقة السكان وقفوا ضد هذا التدخل السافر دفاعا عن سيادة أراضيهم، مما فرض على اسبانيا المكوث طويلا بالداخلة، وقد ظل السلطان مولاي عبد العزيز مستميتا في الدفاع عن سيادة المغرب على أقاليمه الصحراوية كلما أراد المحتلون التوغل بها.

✓ تأثير التدخل الأوربي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي

- تأثير التدخل الأوربي على التجارة الخارجية المغربية: بقيت الفلاحة على حالها السابق، تمارسها أغلبية السكان، تتوزع ما بين الأراضي الجماعية والملكيات الكبرى، لكن ظهرت زراعة الخضر والفواكه والكروم والقطاني على مشارف السواحل التي يقطنها الأوربيون بكثرة، هذه الفلاحة التي كانت معيشية ولا يباع منها إلا النزر القليل بالأسواق، أما المدن فقد حافظت على تعاطيها للصناعة التقليدية، هذه الصناعة التي تضررت من التقليد الأوربي ومن البضائع المستوردة التي غزت الأسواق بثمن بخس.

لقد طغت الواردات وتقلص حجم الصادرات على التجارة الخارجية، مما أثر على الميزانية المغربية بداية سنة 1892م، وقد تضررت كذلك التجارة البرية بعد ازدهار التجارة البحرية، مما أحدث تفوق المدن الساحلية على نظيرتها الداخلية بالمغرب.

نستخلص مما سبق أن التدخل الأوربي ساهم في تأزم الوضع المالي بالمغرب وانهايار عملته النقدية.